الخاتمة

هذا الكتاب الذي عرض لمفردات مقياس النحو من منظور اللسانيات التحويلية التي تسعى إلى تحقيق الكفايتين اللسانية والتبليغية لدى الطلبة، تناول هذه المفردات من زاوية ثنائية: اللغة المغلقة واللغة المفتوحة، والبنية السطحية والبنية العميقة (الأصل والفرع) للصيغ الصرفية والجمل النحوية. وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١ ـ للبنية الصرفية دلالات معينة تستمد من الصيغة الصرفية (الوزن).

٢ ـ الصيغ الصرفية المحولة عند وزنها لا بد أن نعود إلى أصلها (بنيتها العميقة)، فإن كان فيها حرف محذوف يحذف عند الميزان من نحو: عدة – زنة. وإن كان فيها حرف مستبدل وزنت بحسب أصلها قبل الإعلال أو الإبدال من نحو المصادر: ازدياد اصطفاء، اضطراب.

٣ ـ ليس كل تغيير يطرأ على الصيغ الصرفية يتبعه تغيير في الدلالة. فثمة تغييرات طارئة تأتي لغرض إحداث الخفة في الكلمة وتجنب الثقل من نحو التغيير الذي نجده في الكلمات المعلة بالقلب أو الحذف والكلمات التي وقع فيها إبدال من مثل التغيير الذي نلاحظه في المصادر الأصلية: الطي، الكي، الري والمصادر الميمية معاد، مقال، ميلاد.

٤ ـ في محور التصغير لوحظ أن الكلمات المصغرة لا تخرج عن أحد الأوزان الثلاثة: فعيل، فعيعل، فعيعيل.

٥ ـ قد تشترك بعض الصيغ في الوزن من نحو المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان التي من المثل الواوي نحو: مولد، موعد، موقف. والسياق هو الذي يحدد نوع الصيغة: أهي مصدر ميمي، أو اسم زمان، أو اسم مكان.

وكذلك المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان التي من غير

الثلاثي تأتي على صيغة واحدة بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر من نحو مستفسر، والمقام. والسياق هو الذي يحسم الأمر فيها.

٦ ـ إذا كان تنوع المصادر يؤدي إلى تنوع في الدلالة فهناك فرق في الدلالة بين المصدر الأصلي والمصدر الميمي. سواء أكان هذان المصدران من الفعل الثلاثي أم من الفعل غير الثلاثي. ذلك أن المصدر الأصلي يدل على الحدث المطلق العام غير المقيد بزمان أو مكان أو نوع أو عدد، وكذلك المصدر الميمي. إلا أن المصدر الميمي يأتي للتأكيد على قوة الدلالة في الحدث.

فـ "المذلة" أقوى من "الذل"، و"المسرة" أقوى من "السرور"، و"المهانة" أقوى من "الهوان".

٧ ـ حين الحديث عن الاسم المقصور وجدنا أنه يجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً. والاسم الممدود يجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً أو جمع تكسير. والاسم المنقوص يجمع جمع مذكر سالماً أو جمع تكسير.

وفي الحاليين تكون صيغته محولة بالحذف أو بالقلب.

٨ ـ مسألة الأصل والفرع وجدناها حاضرة في مختلف الصيغ الصرفية المحولة. فالمذكر أصل والمؤنث فرع. ولذلك حين النسب إلى الاسم المؤنث لابد أن نعيده إلى أصله فنحذف منه الحرف الزائد المتمثل في تاء التأنيث المربوطة، كما أن الاسم المؤنثاً تأنيثاً معنوي حين تصغيره نعيد إليه تاء التأنيث المحذوفة. فتصغير الاسم "سعاد" هو "سعيدة" على وزن "فعيلة". كما أن الاسم المحذوف منه حرف عند تصغيره يرد إليه حرفه المحذوف، سواء أكان هذا الاسم مصدراً أم غير مصدر نحو أم، أخ، أخت، ابن، ابنة، عدة، زنة. إذ يكون تصغيرها كالآتي: أميمة، أخي، أخية، بني، بنية، وعيدة، وزينة.

٩- بعد الوقوف على طائفة من التعريفات التي تناولت ثنائية الكلام والجملة من قبل النحويين القدامى والدارسين المعاصرين خلص البحث إلى تحديد وضع التعريفين المنوطين بالتراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها، وغير المقصودة لذاتها المنسجمين في جانبيهما النظري والتطبيقي، وذلك بجعل مصطلح "الكلام" يطلق

فقط على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها المستقلة بنفسها معنى ومبنى الغانية عن غيرها.

أما مصطلح الجملة فيطلق على التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها، التي تدخل في تركيب أكبر منها ممثلة جزءاً منه. ويشمل هذا المصطلح الجمل المؤدية وظائف المبتدأ والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل ونائبه، والمفعول به، والحال والنعت، والمضاف إليه والمستثنى.

١٠- في معرض الحديث عن التحويل بالاستبدال وعند استقرائنا نماذج للجمل الوظيفية خلصنا إلى أن البنية العميقة لها لا تخرج عن أحد الاسمين: المصدر أو الوصف. فالجملة المبدوءة بموصول حرفي أو بهمزة التسوية تكون بنيتها العميقة مصدراً صريحاً مضافاً إلى الفاعل أو نائب الفاعل فيها. سواء أكانت هذه الجملة ماضوية أم مضارعية.

أما إذا كان الموصول الحرفي هو" أن "، فإن البنية العميقة لهذه الجملة تكون المصدر" تأكيد "مضافاً إلى خبر " أن" في هذه الجملة الاسمية حتى يكون تكافؤ بين البنية السطحية لهذه الجملة (العنصر المتعاقبه) أي الذي نابت عنه، والبنية العميقة لها من حيث الدلالة. ويبقى الاختلاف فقط في الدلالة الزمنية بينهما. والمبدوءة بموصول اسمي، والمجردة من الرابط تكون بنيتها العميقة وصفاً (اسم فاعل أو ما يجري مجراه).

١١- خلص البحث إلى أن الجملة الوظيفية تكون دائما جزءاً من الجملة المركبة، أو الوحدة الإسنادية المركبة. سواء أكانت هذه الجملة المركبة، فعلية أم اسمية.

١٢- انتهى البحث إلى أن الجملة المؤدية وظيفة المبتدأ إذا كان الموصول فيها حرفياً " أن " أو " أن " لابد أن يكون كل من المسند (الفعل)، أو المسند إليه (اسم إن) منصوباً ليكون اختلاف الحركة المعهودة فيهما إشارة إلى أنه في إسناد معلق، وارد في وحدة إسنادية مؤدية وظيفة ما. ذلك أن هذين الركنين يردان في الجملة المستقلة بنفسها مرفوعين.

١٣- سجل البحث أن إمكانية التبادل في هذا الموقع بين الجملة الوظيفية والمفرد المؤولة به لا تعني البتة تطابق المعنى بين المتبادلين المتكافئين وظيفياً. إذ لو كان المعنى متطابقاً لا ستغني عن أحدهما واكتفي بالآخر ما دام معبراً عن المعنى نفسه.

١٤- إذا كان بعض النحاة والدارسين يعدون صلة الموصول جملة لا محل لها من الإعراب، فإن البحث رأى في ذلك نظرة جزئية لمكونات مثل هذا التركيب الإسنادي الأصلي. ومن ثم عد التركيب الإسنادي الذي قوامه الموصول الاسمي وصلته جملة وظيفية متوفرة على طرفين هما بمثابة كلمة واحدة يشكلان هذه الجملة التي لا تنفصم عراها.

وانتهى إلى أن هذه الجملة تؤدي وظيفتي المبتدأ أو الخبر واسمي الناسخ وخبره.

١٥- انتهى البحث إلى أن كل جملة توليدية هي بسيطة وليس العكس. ذلك أن الجملة التوليدية، سواء أكانت اسمية أم فعلية لئن كان يشترط في عناصرها أن تأتي مفردة غير مركبة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجملة البسيطة، فإنه ينبغي أن تأتي هذه العناصر وفقاً للعرفين النحوي والاجتماعي. فالاسمية منهما يكون المبتدأ فيها مبدوءاً به، مفرداً، معرفاً بأحد أنواع المعارف الخمسة، مذكوراً غير محذوف، وفوق كل ذلك يكون التركيب الإسنادي فيها ليس من قبيل المستقيم الكذب من نحو الجملة الاسمية "خالد سيف الله". لأن هذه التراكيب التوليدية إنما أنشئت للتواصل العادي الذي تكون فيه الدوال على أقدار المدلولات، بخلاف التراكيب التحويلية التي يتوارى خلفها لطائف وأغراض بلاغية.

١٦- ليست كل التراكيب الإسنادية الأصلية في هذه الجمل الوظيفية متوارية خلفها بنيات عميقة كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين والتحويليون، وإنما البنية العميقة تكون للتراكيب الإسنادية المحولة فقط.

١٧- إن كل الجمل المنسوخة أو المنفية أو المؤكدة أو التي تشتمل على أية زيادة، أيا كانت هذه الزيادة هي تراكيب محولة وراءها أغراض ونكت بلاغية.

١٨- إن كل الجمل المركبة ابتداء هي جمل محولة بالاستبدال. لورود ركن فيها جملة وظيفية. وقد يسجل فيها تحويل آخر بالترتيب، أو بالحذف، أو بالزيادة.

١٩- الجملة الوظيفية تكون توليدية حين ترد عناصرها بحسب أصولها.

وتكون تحويلية حين يرد عنصر من عناصرها على غير أصله. والتحويل فيها قد يكون بالحذف أو بالزيادة أو بالترتيب أو بالاستبدال.

٢٠- الجملة المحولة تخرج عن غرض الإخبار الأصلي، وتستعمل في التواصل الراقي. لذلك فإنه عند تحليل صورهما بغية استكناه معناها لا بد من اللجوء إلى بنيتها العميقة لأن ذلك يساعد على الفهم السليم لهذه التراكيب الإسنادية المحولة.

٢١- إن النحويين القدماء حين انتهوا إلى أن الإسناد في الجملة العربية لا يخرج عن أن يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم، فإنما قصدوا بذلك الإسناد الأصلي الذي في البنية التوليدية للجملة الوظيفية. ولذلك فإن التركيب الإسنادي من مثل " المجتهد نجح " يعد جملة اسمية محولة بالاستبدال لا بتقديم المبتدأ. وأساس ذلك أن المعول عليه عندهم ليس هو الفاعل المنطقي أو المعنوي. ذلك أننا إذا ما عولنا على ذلك، فإن كلمة " المجتهد " تصبح عند تحليل الجمل التالية: إن المجتهد نجح، وجدت المجتهد قد نجح، كان المجتهد قد نجح، التقيت بالمجتهد الذي نجح. تصبح فاعلاً وما هي بفاعل كما هو جلي. وأبعد من ذلك فالنحويون قد ذهبوا إلى أنه قد ينبغي للجملة الوظيفية التوليدية التي تتكون من اسم + اسم أو من فعل + اسم أن يكون الاسم أو الفعل الداخل في عملية الإسناد المذكورة مستعملاً الاستعمال العربي الذي وضع له في أصله.لذلك وجدنا سيبويه في باب " الاستقامة من الكلام والإحالة " قد عد جملة " حملت الجبل " مستقيماً كذباً لكونها محولة.

٢٢- تعد فكرة إدماج علم المعاني في الدراسات النحوية من الوسائل الناجحة في الوصف والتحليل والتفسير لكونها خطوة على طريق إعادة اللحمة بين النحو والبلاغة.

٢٣- في معرض الحديث عن الجملة المؤدية وظيفية المبتدأ سجل أن هذه الجملة قد تأتي ماضوية أو مضارعية أو اسمية، والذي يلفت الانتباه هو أن الجملة المؤدية وظيفية المبتدأ لا بد أن تتصدر بموصول يرشد إلى أنها ليست مستقلة بنفسها. سواء أكان هذا الموصول حرفياً ممثلاً في " أن " أو " إن "، أو " همزة التسوية "، أم كان

الموصول اسمياً.

وحين استقرائنا الجمل المؤدية وظيفية خبر المبتدأ وجدناأنها قد تأتي ماضوية أو مضارعية أو اسمية. وقد تكون مقترنة بالموصول وقد تكون مجردة منه.

٢٤ ـ الجملة التحويلية الاسمية المحولة بالزيادة هي تلك الجملة التي تدخل عليها النواسخ لأن النواسخ تعد عناصر تحويل تأتي لأغراض تحديد الزمان أو المكان أو للتوكيد أو التمني أو الترجي وسوى ذلك.

والتحويل بالزيادة في الجملة الاسمية المحضة عرضنا فيه للتحويل الآتي من تعريف الخبر ب "ال" التعريف.

٢٥ ـ وتناولنا مفهوم التحويل بالحذف، وعرضنا فيه للمبتدأ النكرة، لكون هذا المبتدأ محذوفة منه الأداة ولأنه في أصله ينبغي أن يكون معرفة. ووقفنا عند حالات الابتداء بالنكرة، وبينا أن هذه الجمل هي جمل محولة تستعمل للتواصل المنطوي على أغراض بلاغية.

وعرضنا للجملة الاسمية المحولة بحذف المبتدأ والمحولة بحذف الخبر، وأوضحنا أن هذا الحذف هو حذف في البنية السطحية ولكنه موجود في البنية العميقة لأن الجملة الاسمية لابد أن تستوفي عنصريها. فالمحذوف منهما منوي ذهنا.

وفي معرض الحديث عن التحويل بالترتيب بينا أن اللغة العربية تتمتع بالمرونة، وأن الخبر قد يتقدم على المبتدأ لأغراض بيانية وقفنا عندها جميعا، ووجدنا أن هناك حالات يتقدم فيها الخبر جوازاً وحالات يجب أن يتقدم فيها الخبر، ووقفنا عندها جميعاً دون نسيان الحالات التي يتقدم فيها المبتدأ وجوباً وبخاصة حين يكون الخبر جملة فعلية.

٢٦ ـ وحين الحديث عن التحويل بالاستبدال في الجملة الاسمية المحضة تناولنا التحويل الذي يمس المبتدأ الوصف المحول عن فعل مضارع، وبينا أوجه الإعراب الأربعة لهذه الجملة المبدوءة بوصف.

ذلك هو البحث الذي وضعنا فيه أيدينا على مكامن الصيغ الصرفية وصور

الجملة الاسمية الوظيفية المبرمجة لطلبة السنة الثانية الجامعية. بأن أخرجناها على هذه الشاكلة. وتلك هي النتائج التي استطعنا الوصول إليها في هذه المحاولة.

والله نسأل أن يكون طلبتنا قد فهموها، ونرجو أن نكون قد بيناها بطريقة فيها التيسير الذي يقتضيه النحو الذي هو في جوهره انتحاء سمت كلام العرب، فلئن حقق بحثنا هذا فذلك أقصى ما كنا نصبو إليه. وإن لم نوف الموضوع حقه، فحسبنا أننا لم ندخر جهدا والله الموفق إلى سواء السبيل.

obeikandl.com